

المحكمة الجنائية الدولية
الدائرة التمهيدية الثانية
الوضع: دارفور، السودان
في قضية المدعي العام ضد علي محمد علي عبد الرحمن ("علي كوشيب")
ICC-02/05-01/20
رئيس القضاة روزاريو سالفاتور إيتالا
القاضي أنطوان كيسيا مبي ميندوا
القاضية توموكو أكاني
جلسة إقرار التهم - قاعة المحكمة 3
الثلاثاء 25 مايو 2021
(تبدأ الجلسة المفتوحة الساعة 9.35 صباحًا)

...

السيدة كلوني [الساعة 10.03 صباحًا]

السيد الرئيس، حضرات القضاة، صباح الخير. إنه لشرف لي المثل أمامكم اليوم نيابة عن المجني عليهم (ضحايا) في جرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت خلال الحرب في دارفور. منذ ما يقارب من عشرين عامًا، شنت قوات الرئيس السوداني عمر البشير حملة ضد مواطني إقليم دارفور السوداني والذي حسب تقديرات الامم المتحدة تم فيه قتل 300 ألف مدني واجبر أكثر من اثنين مليون على ترك منازلهم. شنت الحكومة السودانية هذه الحملة يدًا بيد مع ميليشيات الجنجويد، وكما سمعتم من الادعاء فان "عقيد العقداء" هو رجل موجود في هذه الغرفة اليوم: علي عبد الرحمن والمعروف ب علي كوشيب.

كنت أتمنى أن يكون جميع الناجين معنا في قاعة المحكمة اليوم. لقد انتظر المجني عليهم في هذه الفطائع 18 عاما هذه اللحظة. 18 عامًا لرؤية قائد الجنجويد يواجه العدالة أخيرًا على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي تم ارتكابها. مع استمرار الاشتباكات العنيفة اليوم في هذه المنطقة من السودان، حيث تم مهاجمة المدنيين من قبل من خلف الجنجويد - المسماة الان قوات الدعم السريع - ونرى الثمن الذي يتم دفعه مقابل الإفلات من العقاب. وتستمر دورات العنف وجروح الضحايا لا يمكن أن تلتئم والمصالحة معطلة.

حضرات القضاة، هذه الحالة من نواح كثيرة غير عادية. لقد قدمت هذه المحكمة رؤساء دول للمحاكمة وتطرح العديد من القضايا أسئلة حول ما فعله مسؤول كبير بحشد الآخرين وهو بعيدا عن مسرح الجريمة. هذا ليس هو الحال هنا. ان المشتبه به متهم بأنه قائد بارز، ولكنه ليس الشخص الذي وافق ببساطة على خطط المعركة من عاصمة بعيدة. وهو متهم باستخدام صافرته لإصدار أوامر لمقاتلي الجنجويد وهو على ظهر جواده. وهو متهم بالدوس على ظهور المعتقلين وهم مستلقون على الأرض

ووجههم نحو الأرض. وهو متهم بقتل المدنيين بضربهم حتى الموت بالفأس. ويشمل موكلي الضحايا المباشرين لهذه الجرائم وشهود العيان على مثل هذه الأفعال: رأوا المشتبه به وجهاً لوجه. وبالفعل فإن العديد من الضحايا في هذه القضية كانوا يعرفون المشتبه به قبل النزاع. قال أحد الضحايا الأسبوع الماضي: "أريد من محاميتي أن تخبر القضاة أن قبل النزاع كان علي كوشيب يأتي إلى منزلنا لأن والدي كان عمدة واعتاد أن يرسلني لتنفيذ المهمات". ويعرف الضحايا الآخرون المشتبه به من صيدليته في قارسيل. وأخبرتني أم شابة من الفور من قارسيل أنها نشأت وهي تدعو "عمي علي". لذلك هذا يعتبر امر شخصي وفرصة للتقدير كان العديد من المجني عليهم قد تخلي منذ فترة طويلة عن الأمل فيها.

حضرات القضاة، ستتكون افاداتي اليوم من ثلاثة أجزاء. أولاً، مقدمة عن الضحايا الذين أمثلهم ولماذا اختاروا المشاركة في هذه العملية. ثانيًا، سأصف آرائهم ومخاوفهم بشأن التهم التي قدمها الادعاء للتأكيد. وثالثًا، سأوجز وجهات نظرهم ومخاوفهم بشأن نطاق هذه الاتهامات.

السيد الرئيس وحضرات القضاة، إنها مسؤولية واقعية تمثيل 126 من الناجين الذين لديهم الكثير من الأمل فيما يمكن أن تقدمه هذه المحكمة. والمجني عليهم في هذه القضية هم من الأيتام والأرامل، اكتشفوا جثث إخوانهم وآباءهم وأصدقاء الطفولة، لقد شهدوا اغتصاب زوجاتهم وأخواتهم، وهم أنفسهم ضحايا لمثل هذه الجرائم، إنهم لاجئون.

ولكن قبل ذلك كانوا مزارعين وسائقين وطهاة وتجار ومعلمين وطلاب، فقد الكثير منهم كل ما يمتلكونه وخسروا قدرتهم على عيش حياة سعيدة وصحية. ولا يزال البعض يحمل ندبات التعذيب وفقد آخرون القدرة على إنجاب الأطفال. حضرات القضاة، من بين 126 ضحية أمثلها ما زال أكثر من ثلاثة أرباع المجني عليهم يعيشون في مخيم للنازحين. هذا هو ما يقارب من عقدين من الزمن بعد الدمار الذي لحق بدارفور. حضرات القضاة، الحياة في المخيمات تعني المعاناة كل يوم للحصول على ما يكفي من الغذاء والماء والأدوية، هذا يعني معرفة أن أي امرأة تغادر المخيم لجمع الحطب معرضة لخطر الاعتداء عليها، هذا يعني أنه بدون تعليم أو فرص حياة لا يوجد مخرج من هذا الوضع، ومعرفة أنه لا يوجد مكان تذهب إليه لأن أولئك الذين وضعوك في المخيم ما زالوا هناك، أخبرني أحد الآباء الموجودين في المخيم "نحن نعيش حياة مهينة للغاية وغير كريمة هنا"، ومع ذلك لم يعرف الكثير من الأطفال أي منزل آخر.

حضرات القضاة، المجني عليهم في هذه القضية جميعهم من قبيلة الفور، هذا بالطبع ليس من قبل الصدفة، كما تظهر أدلة الادعاء تعرض الفور للاضطهاد المنهجي من قبل قوات الجنجويد بالتنسيق مع الجيش السوداني، والألم الذي لا يمكن تصوره الذي عانوه أصبح أكثر حدة بسبب الغياب التام للمساءلة. بدلاً من رؤية الجناة مكبلي الأيدي أو في قفص الاتهام، كان على المجني عليهم مشاهدتهم وهم يعودون إلى حياتهم الطبيعية، وهو أمر لا يمكن للضحايا الحصول عليه، وبالفعل فإن قادة الجنجويد يخدمون اليوم في الحكومة وقد تم احتجاز القائد البارز الذي سُجن في السودان بتهم لا صلة لها بالموضوع وتم العفو عنه وإطلاق سراحه في وقت سابق من هذا العام.

هذا هو السبب في أن المجني عليهم جميعهم مصممون على متابعة المساءلة عن الجرائم المرتكبة في دارفور، ولماذا هذه القضية هي فرصتهم الوحيدة، هذه القضية هي فرصتهم الأولى لمشاهدة العدالة، وهم لا يريدون المشاهدة فقط، يريدون المشاركة. أخبرني إحدى الضحايا الذين أمثلهم في نهاية المقابلة: "سأرحل الآن لأنني سأدخل المخاض"، وأنجبت طفلة في وقت لاحق من ذلك اليوم. لكنها قالت إنها وجدت أنه من المهم التحدث إلى محاميتها لأنها كما قالت لي: "لمدة 17 عامًا لم يسألني أحد عما حدث لي". وقالت النساء من ضحايا العنف الجنسي أنهن لم يخبرن حتى أزواجهن بما حدث لهن لكنهن على استعداد للتحدث عنه أمام هذه المحكمة، إذا دعي الادعاء إلى ذلك. حضرات القضاة، هذا التصميم واسع الانتشار ويجب احترامه. قال ضحية وهو ممرض يعيش في مخيم للنازحين في السودان: "أنا مستعد للإدلاء بشهادتي، حتى لو اضطررت إلى الذهاب إلى المحكمة بمفردتي، سيرًا".

وتحسبا لهذه الجلسة سألت موكلي: ماذا تعني العدالة بالنسبة لكم؟ إنهم جميعًا يسعون للحصول على جبر الاضرار التي عانوا منها لكنهم أكدوا أن العدالة تتجاوز ذلك بكثير.

أكد العديد من المجني عليهم أن العدالة تعني الاعتراف بالحقيقة. انا اقتبس: "العدالة هي الاعتراف بما حدث لنا بمعاناتنا". ضحية أخرى، رجل يعاني من سوء التغذية في المخيم ردد هذه الفكرة قائلاً: "يجب محاكمة علي كوشيب ومحاسبته على جرائمه من أجل إزالة الآلام التي يعاني منها ضحاياه".

بالنسبة للآخرين، العدالة تعني الأمن والقدرة على العودة إلى ديارهم. على حد تعبير أحد الضحايا "بالنسبة لي، العدالة تعني العودة الآمنة إلى أراضينا وقرانا والقدرة على ممارسة حقوقنا بحرية كما فعلنا قبل النزاع".

قال العديد من المجني عليهم إن العدالة تعني أيضًا وقف دائرة العنف. قال مدرس من الفور يعيش في غرب دارفور إن الافتقار إلى العدالة من شأنها "تشجيع زملاء المشتبه فيه الذين لا يزالون يتجولون بأسلحتهم ويرتكبون الجرائم". وسلط الضحايا الضوء أيضًا على أن العدالة للجيل القادم. كما وصفها مزارع من الفور يبلغ من العمر 70 عامًا تقريبًا: "إذا عشت حتى يوم القيامة لمحاكمة علي كوشيب أود التقاط صورة مع فريقتي القانوني حتى أتمكن من تركها لأولادي كذكرى".

أخيرًا، قال عدد من المجني عليهم إن العدالة تمكّن من لا حول لهم ولا قوة وتساعد على استعادة سيادة القانون، كما وضعها أحد الناجين من امجامينا "كنا غير مضرين، ولم يكن لدينا حتى عصاة قصب وجاء هؤلاء الناس مع رشاشات". كانت هذه أيضًا النتيجة التي توصل إليها ناچ آخر وهو رجل من الفور لا يزال يعيش في مخيم مع زوجته وخلص الى ان "البشر وضعوا قوانين لمنع الشر من الانتشار، عندما يتم تطبيق هذه القوانين بشكل صحيح يتوقف الشر وتُستعاد كرامة الإنسان. هذا ما تعنيه العدالة بالنسبة لي".

حضرات القضاة، أود أن أنتقل الآن إلى الجزء الثاني من افاداتي حيث سأقوم بنقل آراء المجني عليهم ومخاوفهم بشأن التهم التي تم طرحها عليكم للتأكيد. إن افادتي كما قال الادعاء، هناك أدلة كافية أمامكم لتأكيد التهم وإحالة هذه القضية إلى المحاكمة.

بموجب المادة 61 من نظام روما الأساسي يجب على الدائرة أن تؤكد التهم الموجهة إلى المشتبه فيه إذا قررت أن هناك "أدلة كافية لإثبات وجود أسباب جوهريّة تدعو للاعتقاد بأن الشخص قد ارتكب جريمة من الجرائم المنسوبة إليه". وفي قضية يكاتوم أوضحت هذه الدائرة أن المعيار يُستوفى عندما يقدم الادعاء "دليل يوضح خطأ واضحًا للاستدلال الذي يقوم عليه الادعاءات".

حضرات القضاة، نظرية الادعاء في القضية واضحة. لقد ارتكب الجنود السودانيون وميليشيات الجنجويد جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في بلديتين في غرب دارفور تعزيزًا لسياسة الدولة لمهاجمة السكان المدنيين الذين يغلب عليهم الفور في هذه المنطقة. تتضمن قضيتهم على وجه التحديد ثلاث ادعاءات رئيسية: أولاً، أنه كان هناك هجوم حول كودوم وبنديسي في أغسطس 2003 أسفر عن عمليات قتل جماعي واغتصاب ونهب وتشريد. ثانياً، أنه بعد حوالي ستة أشهر تم القبض على رجال الفور واحتجازهم وتعذيبهم وقتلهم في وحول مركز شرطة مكجر. وثالثاً، بعد ذلك بوقت قصير، حدث نفس الشيء في وحول مركز شرطة ديليج. حضرات القضاة، رسالتي هي أنه كما لخص زملائي من مكتب الادعاء. بالأمس قدم الادعاء أدلة كافية للتوافق مع اختبار "الأسباب الجوهريّة" لكل من هذه الحوادث المشتبه فيها وكل تهمة من التهم الـ 31 أساسية لهم. ونتيجة لذلك، يجب أن تنتقل هذه القضية إلى المحاكمة.

السيد الرئيس، لا داعي لتكرار ما قرأته بالفعل في ملف القضية وسماعته من الادعاء، ولكن بالنيابة عن المجني عليهم يمكنني وفقاً للمادة 68 من نظام روما الأساسي نقل "آرائهم" حول هذه التهم.

أولاً، فيما يتعلق بكودوم وبنديسي تتوافق آراء المجني عليهم تماماً مع ما يقدمه الادعاء، وصف المجني عليهم الذين كانوا موجودين في هذه المناطق تأثير هجوم كبير من الجنجويد وقوات الحكومة السودانية على هذه المناطق في سيارات لاند كروزر وعلى ظهور الخيل والجمال وعلى الأقدام. تروي إحدى الناجيات كيف بدأت في الجري للنجاة بحياتها بعد أن شاهدت على حد تعبيرها "الناس يسقطون على الأرض مثل الجراد". وأفادت ضحية أخرى وهي أم لسبعة أطفال بـ "القلق والغضب والخوف" التي ما زالت تشعر به بعد أن شاهدت هذه الاعتداءات التي قُتل خلالها عائلتها أمامها وحرقت قريتها بأكملها "على الأرض".

المدعية العامة تتهم العنف الجنسي كجزء من هذه الحادثة أيضاً، ويدعم ذلك اقوال المجني عليهم الذين نقلوا روايات مروعة عن الاغتصاب والاغتصاب الجماعي في هذه المواقع. كما يعكس وصف الادعاء للنهب والضرر الذي لحق بالعديد من المجني عليهم الذين تم حرق منازلهم ومواشيهم ومحاصيلهم والذين يسعون على حد تعبير أحدهم إلى "إعادة بناء ما دمرته الحرب" من خلال المشاركة في هذه القضية.

وأخيراً يدعي الادعاء أن الهجمات التي وقعت في كودوم وبنديسي استخدمت "لطرده السكان الذين يغلب عليهم الفور من هذه الأماكن" بإجبارهم على الفرار إلى الجبال والغابات المحيطة. لقد سمعت من الضحايا الذين وجدوا أنفسهم في هذا الموقف بالضبط: أجبروا على الفرار إلى البراري، دون طعام أو مأوى، لأنه كان الخيار الوحيد على حد تعبير أحد الضحايا "لإنقاذ أنفسنا".

حضرات القضاة، المجموعة الثانية من الاتهامات تتعلق بالأحداث التي وقعت في مكجر. ترتبط هذه الحادثة بالطبع بالأولى لأنه كما أوضح الادعاء أمس، فر الضحايا من الدمار في كودوم وبنديسي بحثاً عن ملجأ في البلدات المجاورة، ولكن بدلاً من العثور على ملاذ، ساروا مباشرة إلى موقع الإعدام. ويقول الادعاء أن الجنجويد والقوات الحكومية اعتقلت "مئات من الذكور غالباً من الفور" في عمليات تفتيش من منزل إلى منزل وعند نقاط التفتيش ثم نقل المعتقلين إلى مركز شرطة مكجر "حيث تعرضوا لسوء المعاملة" وتم إعدامهم في النهاية.

وهنا أيضاً تتفق تهم الادعاء مع الأذى الذي رواه الضحايا عن معاناتهم له في مكجر في هذا الوقت. على سبيل المثال، روايات شهود الادعاء بأن المشتبه به ضرب عمدة اسمه يحيى زروق "على جمجمته وكتفه بفأس" تتوافق مع آراء عدد من الضحايا الذين شاهدوا هذا الهجوم المروع. وكان العديد من موكلي مثل شهود الادعاء محتجزين في مركز شرطة مكجر. أصيب أحد الضحايا بكسر في ساقه من جراء الضرب اثناء الحجز، وتعرض مزارع من الفور يبلغ من العمر 50 عاماً وأب لستة أطفال للضرب المبرح لدرجة أنه ترك مع مضاعفات طبية تؤثر على كليتيه وحوضه حتى يومنا هذا. وأفاد آخرون بقطع أعصاب ناتجة عن طعنات، واضطر أحد موكلي إلى بتر كتفه بعد أن تم طعنه في كتفه بحربة. لذا فإن المجني عليهم يؤيدون تماماً إدراج هذه التهم.

وأخيراً، كما تعلمون حضرات القضاة، وقع الحادث الثالث من التهم في هذه القضية في ديليج في مارس 2004. ويقول الادعاء إن الجنجويد وقوات الحكومة السودانية اعتقلوا "ما بين 100 و 200 من رجال الفور" في يوم واحد ثم قاموا بتعذيب وقتل المحتجزين في مركز الشرطة والمواقع المجاورة. وفقاً لشهود الادعاء، فإن رجلين على الأقل من الفور محتجزين في مركز الشرطة تعرضوا للضرب حتى الموت بأداة تشبه الفأس من قبل المشتبه به نفسه.

ويؤيد المجني عليهم تماماً إدراج هذه التهم أيضاً. من بين موكلي ضحايا شاهدوا مقتل محتجزين زُعم أنهم قتلوا على يد المشتبه به، ومن بينهم أحد أفراد عائلة عمدة يُزعم أنه قُتل خلال هذه الحوادث، وأحد أفراد عائلة ثلاثة ضحايا حددتهم الادعاء بأنهم قتلوا خلال هذه الأحداث.

كما أن ادعاء المدعي العام بأن المحتجزين أُجبروا على الاستلقاء خارج المركز، تحت أشعة الشمس الحارقة، حيث تم المشي فوقهم وهم مستلقون، وتم ضربهم بما في ذلك من قبل المشتبه به كما تم وصفه من قبل العديد من موكلي. كذلك وصف الضحايا إجبارهم على الاستلقاء ووجههم لأسفل وفمهم

مفتوح في التراب وتم ضربهم بحربة أو عصا. وكذلك عدد من شهود الادعاء يروي ان العديد من الضحايا صدمهم مشاهدة المشتبه به يضرب المعتقلين ويدوس على ظهورهم بحذائه. تحدث هؤلاء الضحايا عن "الحزن الشديد" الذي نتج عن مشاهدة هذه الأحداث كذلك عن الغضب، لأنه كما قال أحد الضحايا: "حدث القتل الجماعي أمام عيني وكنت عاجزًا وغير قادر عن فعل أي شيء".

أخيرًا، تحدث المجني عليهم عن الأذى الذي لحق بهم نتيجة حملة الاضطهاد الموصوفة في التهم. وأكد الادعاء أن المشتبه به ورجاله استهدفوا وشوهوا سمعة المدنيين من الفور، وهذا لسوء الحظ يتوافق تمامًا مع الضرر الذي وصفه الضحايا الذين أمثلهم والذين روى أنهم أطلقوا عليهم "أبناء الكلاب" والعبيد و "النوبيين" و "الزركا" أي الأزرق، بسبب البشرة الداكنة.

حضرات القضاة، بهذا اختتم الجزء الثاني من افاداتي وقبل أن اختتم لدي موضوع ثالث يجب معالجته بإيجاز، وذلك لمتابعة افاداتي المكتوبة المقدمة قبل جلسة الاستماع هذه، والتي تلخص آراء الضحايا، ومخاوفهم حول نطاق التهم. حضرات القضاة، كما اعترفتم في قضية سابقة "حق الضحايا في عرض آرائهم وتساؤلاتهم قد يتضمن مخاوف بشأن الخيارات التي اتخذها المدعي العام في صياغة التهم". وكما أوضحت في إفاداتي المكتوبة يشعر الضحايا بالقلق من أن التهم بصيغتها الحالية محدودة للغاية.

حضرات القضاة، إنني أدرك جيدًا أنه بمجرد بدء المحاكمة في هذه المحكمة، لا يمكن تغيير الأساس الوقائي للتهم، لذا سوف تركز مداخلاتي في هذه المرحلة على الحاجة إلى توسيع التحقيق قبل بدء المحاكمة، ليشمل جرائم إضافية ضمن النطاق الجغرافي للقضية في أراوالا ومكجر وقارسيللا، ولكن أيضًا بشكل حاسم التركيز على جرائم العنف الجنسي.

أكدت المدعية العامة في ورقة السياسة الخاصة بها بشأن العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس أنها "ضمان توجيه التهم" لمثل هذه الجرائم "كلما كان هناك دليل كاف لدعمها"، وكررت هذا الالتزام بالأمس. ومع ذلك، حضرات القضاة، فإن اثنين من الحوادث الثلاثة التي تغطيها التهم تتعلق في الوقت الحالي بضحايا ذكور فقط. وتتعلق التهم الوحيدة بالعنف الجنسي بفترة يومين في 2003، عندما زُعم أن الجنجويد والقوات الحكومية اغتصبوا 17 امرأة على الأقل من بينهم ضحية اغتصاب استند عليها الادعاء في جلسة الاستماع التي تمت بالأمس.

هذه الشريحة الضئيلة من المساءلة تترك الكثير من النساء مستبعدات. صرح أحد موكلي، وهو أب لثماني بنات أن هذا الاستبعاد "محبط للغاية وصادم" لأن "الجنجويد استخدموا الاغتصاب كسلاح" والناجيات "على استعداد للإدلاء بشهادتهن أمام المحكمة". على حد تعبير ضحية أخرى كانت تبلغ من العمر 15 عامًا فقط، عندما رأى والدته تُقتل بالرصاص وهي تحاول منع أخته من التعرض للاغتصاب "الاغتصاب جريمة خطيرة للغاية لأنه يدمر المجتمعات" وإذا لم يتم توجيه تهمة الاغتصاب "الاغتصاب المستمر لن يتوقف أبدًا".

في إفاداتي المكتوبة أوجزت حقيقة أن التهم الحالية لا تعكس روايات الضحايا الثلاثة الذين أمثلهم والذين ذكروا أن هذا المشتبه به اغتصبهم شخصيًا خلال الإطار الزمني وفي المواقع التي تغطيها التهم الحالية. يعتقد هؤلاء الضحايا وغيرهم ممن تم تسليط الضوء عليهم في التقرير أنه يجب التحقيق في رواياتهم بشكل كامل حتى يمكن توجيه مزيد من الاتهامات وحتى لا يتم إسكات أصواتهم. كما تحدث الضحايا عن قلقهم من أن جريمة الإبادة الجماعية لم يتم ذكرها من ضمن التهم الموجهة وسيتم تناول مسألة التوصيف القانوني في الوقت المناسب.

حضرات القضاة، السيد الرئيس، لا يوجد شيء أكثر جبنًا مما يُتهم علي كوشيب ورجاله بارتكابه في حق المدنيين الأبرياء العزل، رجال أطلقوا النار في ظهورهم أثناء محاولتهم الهروب، وفتيات صغيرات يتعرضن للاغتصاب، واطفال انتزعوا من ظهور أمهاتهم وذبحوا. ومع ذلك لم أر أبدًا شجاعة مثل شجاعة الضحايا العازمين على سرد قصبتهم والنضال من أجل العدالة على الرغم من أنهم يخاطرون بالعنف من نفس الأشخاص الذين قاموا بذلك. لذلك أقف هنا اليوم نيابة عن كل الضحايا في هذه القضية وجميع ضحايا نظام البشير وحلفائه الجنجويد وأطلب منكم السماح لهذه المحاكمة بالمضي قدما.

لأنه، حضرات القضاة، إذا استمر الجناة في الإفلات فإن مصير هذه الجرائم أن تتكرر. لهذا السبب عندما افتتح القاضي جاكسون المحاكمة في نورمبرغ قال إن: "الأخطاء التي نسعى إلى إدانتها والمعاقبة عليها للغاية بحيث لا يمكن للحضارة أن تتسامح مع تجاهلها، لأنها لا تستطيع أن تصمد أمام تكرارها". ضحايا الحرب في دارفور الذين اضطروا إلى مشاهدة الجنجويد يعيدون تسمية أنفسهم ببساطة أو يتم العفو عنهم أو حتى ترقيتهم يتحدثون عن نفس الحتمية. أود أن أختم باقتباس من ضحية لأنني لا أستطيع أن أصفها ببلاغة أكثر من بلاغة رجل شاب من الفور كان في التاسعة من عمره فقط عندما شاهد الجنجويد يذبحون والده وإخوته، وقال "العدالة يعني منع ما حدث لنا من الحدوث للآخرين من خلال التأكد من أن المجرمين يواجهون نفس عواقب علي كوشيب إذا ارتكبوا جرائم كهذه" في المستقبل.

السيد الرئيس، أمل أن تكون جلسة الاستماع هذه نقطة تحول في تاريخ دارفور وأن تكون المحاكمة في هذه القضية مجرد بداية للتقدير الذي يستحقه الضحايا.

حضرات القضاة، هذا هو اختتام مداخلاتي الافتتاحية وأشكركم جزيل الشكر على انتباهكم.

[الساعة 10.32 صباحًا]

المحكمة الجنائية الدولية
الدائرة التمهيدية الثانية
الوضع: دارفور، السودان
في قضية المدعي العام ضد علي محمد علي عبد الرحمن ("علي كوشيب")

ICC-02/05-01/20

رئيس القضاة روزاريو سالفاتور إيتالا

القاضي أنطوان كيسيما مبي ميندوا

القاضية توموكو أكاني

جلسة إقرار التهم - قاعة المحكمة 3

الأربعاء 27 مايو 2021

(تبدأ الجلسة المفتوحة الساعة 9.33 صباحًا)

(الاستراحة في الساعة 12.36 بعد الظهر)

(الاستئناف في جلسة مفتوحة الساعة 2.10 بعد الظهر)

...

السيدة كلوني [الساعة 14.10 بعد الظهر]

حضرات القضاة، السيد الرئيس، شكرا جزيلا لكم. إنه لمن دواعي سروري وشرف لي أن أخطبكم مرة أخرى. أعتقد أن لدي 15 دقيقة، لذلك سأركز في هذا الوقت على آراء المجني عليهم فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية التي نشأت خلال جلسة الاستماع هذه وسأحاول ألا أسير بسرعة حتى لا اجعل حياة المترجمين الفوريين صعبة للغاية!

السيد الرئيس، لقد سمعتم من مكتب المدعي العام الأسباب الموجبة لإحالة هذه القضية إلى المحاكمة، وسعيت في افاداتي السابقة إلى توضيح مدى توافق آراء المجني عليهم مع قضية الادعاء. كما تظهر الأدلة، فإن المشتبه به في هذه القضية لم يكن فقط يأمر رجاله من بعيد وليس مجرد حضور، ولكن كما قال الادعاء يوم الإثنين، كان "مرتكبًا عالمًا وراغبًا وممتلئ حيوية" ولم يُظهر أي رحمة لضحاياه. لقد سمعنا الآن رواية مفصلة عن أفعاله: قيادة آلاف الجنود، واختيار طرق للمقاتلين، واعطائهم الاوامر بإطلاق النار عليهم والقتل، والإشراف على الاعتقالات وتحميل السيارات إلى مواقع الإعدام، وضرب المعتقلين بالفأس والسوط، وعندما شعر بالرغبة في قتلهم. سمعنا كلماته: "جهزوا قبورهم"؛ "أطلق النار، واقتل فقط"؛ "كرر لهؤلاء الأشخاص، ربما فاتك البعض"؛ "لا تترك شخصًا واحدًا على قيد الحياة"؛ "امسح واكتسح". حضرات القضاة، هذه مجرد رسوم توضيحية افادتي هو أن الأدلة أكثر من كافية للوفاء بالعبء المطلوب عند التأكيد.

حضرات القضاة، في افادتي الحجج الدفاعية حول خطأ مفترض في الهوية لم تفعل شيئًا لتغيير هذا الاستنتاج. لقد أوضحت هذه الدائرة في قرارها التأكيد في يكاتوم أن هذه المرحلة من الإجراءات لا تتضمن

"العرض الكامل للأدلة"، وأنتم عمومًا غير مطالبون بـ "حل أي تناقضات ظاهرة في الدليل" أو معالجة "قيمتها الإثباتية" في هذه المرحلة.

وعلى أي حال، أثبت الادعاء بسهولة سواء في ملفاته المكتوبة أو أمام المحكمة أن هذا المشتبه به وعلي كوشيب هما نفس الرجل. لقد قال المشتبه به ذلك بنفسه بالفعل وقد سمعت ذلك في الفيديو الذي تم عرضه هذا الصباح. يمكنني أيضًا أن أؤكد أنه أي من المجني عليهم الذين استشرتهم منذ بداية هذه الجلسة لم يشر إلى أن هذه المحكمة لديها الرجل الخطأ، بل على العكس تمامًا، فهم مبتهجون برؤيته هنا. كما قال أحد الضحايا هذا الصباح "كنت أتابع الجلسة والرجل الجالس في تلك القاعة هو علي كوشيب بالضبط. لقد رأيناه عن قرب لأنه هاجمنا وقتلنا في مكجر وأماكن أخرى. إذا احتاج محاميه إلى أشخاص للتعرف عليه واحتاجت المحكمة إلى توضيح، فنحن [الضحايا] مستعدون للإدلاء بشهادتنا".

وبالطبع، حضرات القضاة، يمكن اختبار هذه الحجة بسرعة وسهولة في المحاكمة عندما يكون الشهود في قاعة المحكمة. كما قلت في افادتي الافتتاحية، المجني عليهم في هذه القضية يعرفون علي كوشيب. كانوا يعرفونه قبل النزاع ورأوه وهو يرتكب جرائم أثناء النزاع وسيتعرفون عليه إذا رأوه مرة أخرى.

بالطبع، للدفاع الحرية في طرح أي حجج يرغبون في طرحها. من واجبهم الدفاع عن موكلهم بأفضل ما لديهم من قدرات وبالطبع نحن جميعًا نحترم ذلك، لكن لا بد لي من الاعتراف بأن الحجة الدفاعية هذه كانت صعبة الفهم إلى حد ما. سمعنا في الأساس أن الرجل في هذه القاعة ليس علي كوشيب. فهل يعني ذلك أن هناك رجل آخر يختبئ في مكان ما هو علي كوشيب يوافق الدفاع على أنه يجب أن يحاكم في التهم الـ 31 التي قدمها الادعاء؟ أم أنهم يقولون إن جميع شهود الادعاء والضحايا تأمروا لتدبير قصص تلفيقه بشكل غريب عن رجل غير موجود؟ وماذا عن الرجل الموجود في قاعة المحكمة اليوم: هل تم إخبار المحكمة أنه كان يبيع الأدوية في صيدليته بينما تنكشف الأحداث الاتهامية؟ إذا كان الأمر كذلك، فلماذا لم يتذرع الدفاع بالدفاع عن "عذر" المشتبه به بموجب القاعدة 79 التي تحدد المكان الذي يدعي أنه كان به وقت ارتكاب الجريمة المزعومة وأسماء الشهود الذين يمكنهم تأكيد ذلك؟

حضرات القضاة، أخشى أن تحليل حضراتكم حول ما إذا كان اختبار "الأسس الجوهرية" قد استوفى من قبل الادعاء وقد لا يمكن اتخاذه إلى أبعد من ذلك بناءً على ما سمعته بالأمس. لقد سمعتم أن المشتبه به لا يمكن أن يكون زعيم الجنجويد المتهم بسبب خلفية قبلية مختلفة عن قادة الجنجويد الآخرين، وخلفية عسكرية مختلفة عنهم، ولأنه لم يكن مشهوراً مثل القادة الآخرين حتى تعرض لأمر مذكرة توقيف من المحكمة الجنائية الدولية. لكن ليس من الواضح ان اي سبب من هذه الأسباب قد يقوض أي من هذه القضايا للادعاء. سمعتم أن المشتبه به كان فتي توصيل دراجات وأنه كان عليه أن يرتقي إلى منصب في السلطة بسرعة كبيرة لدرجة أنه يطرح السؤال حول كيفية حدوث مثل هذا الصعود إلى القمة في هذا الإطار الزمني. بل كانت هناك إشارة ساخرة إلى فيلم Slumdog Millionaire. حضرات القضاة، أخشى أن تكون هذه الحجة زائفة بقدر ما هي إهانة للضحايا. إن المسيرة من أن تصبح قائدًا للجنجويد ليس صعودًا مبكرًا إلى القمة: إنه انزلاق سريع إلى الهاوية.

كان هناك أيضًا الكثير من النقاش أمس حول ما فعله المشتبه به في 2005 أو 2012، ومن الواضح أن الأحداث غير ذات صلة بما أنها جاءت بعد الأحداث الموضحة في التهم. كما سمعت أن اللقب الرسمي للمشتبه به لا يعكس ما هو متهم بفعله في هذه القضية. حسنًا، حضرات القضاة، أكدت هذه المحكمة مذكرة توقيف بشأن جرائم ضد الإنسانية ضد زميل المشتبه به السيد أحمد هارون، وكان لقبه الرسمي وقت إصدار المذكرة وزير الدولة للشؤون الإنسانية. لذا من الواضح أن العناوين الرسمية لا تحدد القضايا التي تتعامل معها، ولا حاجة لي لمناقشة الحجة المطروحة بأن المشتبه به لا يمكن أن يكون كوشيب لأن الكوشيب هو نوع من النبذ وهذا المشتبه به ليس مخمورًا. حضرات القضاة، هذه الحجة ببساطة لا تضمن مزيدًا من الاستجابة من ممثل الضحايا في الوقت المحدود المتاح.

حضرات القضاة، حجة الدفاع الأخرى هي أنه لم يكن هناك أي طريقة يمكن أن يعرفها المشتبه به وهنا أقتبس شيئًا قاله الدفاع هذا الصباح، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يعرف أن "شيئًا سيئًا كان يحدث" بدون التدريب القانوني. وهذا أيضًا في أحسن الأحوال سيكون موضوع للمحاكمة. دعونا نتذكر أن المشتبه به متهم بضرب أشخاص غير مسلحين بالفأس حتى الموت، وأمر الرجال الذين أطلقوا النار على الناس في ظهورهم وهم يهربون، وحمل القوات على اغتصاب الفتيات الصغيرات، وتعذيب المزارعين الأبرياء والصبية الصغار والعمل مع الجنجويد لإحراق قرى مليئة بالمدنيين العزل تمامًا. لست مقتنعة بأن المحكمة ستحتاج إلى الكثير من المساعدة في تحليل مزايا هذه الحجة، لكنني ممتنة لمكتب الادعاء وزميلي من مكتب المحامي العام للضحايا لتقديمهم ردًا مفصلاً عليها في وقت سابق اليوم.

إذن، حضرات القضاة، فإن افادتي إليكم هي أن أدلة الادعاء كانت مقنعة وكافية بالتأكيد لأغراض تأكيد التهم وأن ما سمعته المحكمة من الدفاع لا يغير ذلك. حضرات القضاة، أود أيضًا أن أشير إلى ما قاله السيد نيكولز ممثل الادعاء هذا الصباح، وذكر أن الادعاء "سيواصل التحقيق بنسبة مائة في المائة" وأن ذلك سيكون بالنظر إلى احتمال اضافة او طلب المزيد من التهم في هذه القضية. وهذا ردًا على بعض أهم المذكرات التي قدمتها نيابة عن المجني عليهم الذين أمثلهم وهي قضية تثير قلقًا بالغًا بالنسبة لهم، ولذلك أنا ممتنة لأن مكتب الادعاء وافق على الحاجة إلى مزيد من التحقيقات وأنه طلب المزيد من التهم التي يمكن أن تتبع في الوقت المناسب.

حضرات القضاة، أود أن أنهي بنقطتين أخيرتين ومهمتين للمجني عليهم.

أولاً، أبلغني المجني عليهم أن المساءلة في هذه القضية تعني إحضار المشتبه بهم الآخرين المطلوبين من قبل المحكمة الجنائية الدولية إلى لاهاي أيضًا. أظهر الادعاء بوضوح من خلال مرافعاته هذا الأسبوع أن الجنجويد تصرفوا وفقًا لسياسة الدولة. نعلم أن هذه المحكمة صادقت على مذكرات توقيف بحق ثلاثة من كبار مسؤولي الدولة: البشير وحسين وهارون، وسمعنا الادعاء تصف الشهادة المروعة للشاهد P-106 بأن الضحايا قيل لهم "يا فور ظللت تقول الله الله، لكن إلهك لن يحفظك منا. البشير ربنا".

ربما ليس من المستغرب، حضرات القضاة، أنه عند سؤالهم عن آرائهم ومخاوفهم يشير بعض المجني عليهم إلى الكراسي الفارغة في قاعة المحكمة هذه حيث يعتقدون أن الجناة الآخرين يجب أن يجلسوا. على حد قول أحد الضحايا "أريد من في السلطة، ممن هم في السجن المزعوم، أن يؤخذوا إلى جانب علي كوشيب وأن يحاسبوا على نفس الجرائم".

حضرات القضاة، نقطتي الأخيرة هي حول ما تعنيه جلسة الاستماع بالفعل للمجني عليهم الذين انتظروا طويلاً للحصول على فرصة لرؤية العدالة تتحقق.

[تم حذفه].

حضرات القضاة، يعرف المجني عليهم أنه إذا انتقلت هذه القضية إلى المحاكمة، فسوف يسمع العالم أخيراً ما حدث في هذه السجون المنسية ومواقع الإعدام في هذه القرى التي كانت منازل للناس.

عندما استشرت المجني عليهم هذا الأسبوع بشأن جلسة الاستماع الجارية سلطوا الضوء على أنهم يعرفون لأول مرة أنهم ليسوا وحدهم، وأن هناك من يستمع أخيراً. أحد موكلي وهو تاجر يبلغ من العمر 40 عامًا يعيش في مخيم للنازحين داخليًا عبر عن الأمر بهذه الطريقة، "منذ الأمس أشعر بالراحة والارحية. يبدو الأمر كما لو أننا ولدنا من جديد! [منذ عام 2003] جعلنا الجناة نشعر وكأننا في صندوق عند رؤية الجناة أمام المحكمة، نشعر أننا سوف نكون أحرارًا وسوف نستعيد حقوقنا". وأوضح أحد موكلي الآخرين، "أنا سعيد لأن المستحيل أصبح ممكنًا؛ مثل علي كوشيب أمام المحكمة. وأخيراً، على حد تعبير ضحية أخرى، وهو عمدة، "نحن سعداء جدًا اليوم، لأننا اعتقدنا أن المجتمع الدولي غض الطرف عنا وأن قضيتنا لم تلق آذانًا صاغية. لكن أخيراً بعد 18 عامًا، نشعر أن المجتمع الدولي سيحقق العدالة لنا [وهذا] هو كل ما نريده".

حضرات القضاة، الضحايا في هذه القضية على استعداد للشهادة على جرائم المشتبه به هذا، ويرغبون في المشاركة في محاكمته. أقف مع الضحايا في مسيرتهم من أجل العدالة وأنا أحثكم على نقل هذه القضية إلى المحاكمة. شكرًا جزيلًا. [14.25 بعد الظهر]